

Distr.: General
26 February 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بإجراءات متابعة مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

تقرير مقدم من أيرلندا

مقدمة

١ - تقدم أيرلندا هذا التقرير الموجز عملاً بالإجراء ٢٠ من خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. ويندرج التقرير في إطار عملية الاستعراض المعززة للمعاهدة، ويتعلق بتنفيذ خطة العمل، وكذلك الفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من مقرر عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح النوويين". وهو يتعلق أيضاً بالخطوات العملية المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، مع الإشارة إلى فتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ في هذا الصدد.

٢ - وتشكل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية والسعي إلى نزع السلاح النووي.

٣ - وتؤكد أيرلندا وتضع في صدارة جميع اعتباراتها السياسية العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠. وفي الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح النووي، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، ذكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية



الرجاء إعادة استعمال الورق

160315 160315 15-02915X (A)



والتجارة في أيرلندا وقتئذ، إيمون غيلمور، أن إدراج تلك الإشارة إلى العواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية يتيح وسيلة فعالة يمكن بها إعادة صياغة المناقشة برمتها عن الأسلحة النووية والعودة إلى المبادئ الأولى. ويجب بأي ثمن أن نمنع انتشار تلك الأسلحة اللاإنسانية وأن نسعى حثيثاً لزع السلاح النووي الكامل. ونحن نعتقد أن الضرورة الإنسانية لزع السلاح النووي محفورة في صميم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وما فتئت أيرلندا تعمل مع الدول المتفقة معها في الرأي على تقديم بيانات مشتركة عن الجانب الإنساني لزع السلاح النووي في اجتماعات متعاقبة متعلقة بالمعاهدة واللجنة الأولى. وفي عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، شاركت أيرلندا بفعالية في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية المعقودة في النرويج والمكسيك، ومؤخراً في النمسا. وقدمت أيرلندا التمويل لدعم المؤتمر المعقود في المكسيك، لغرض محدد هو تمكين عدد من أقل الدول نمواً الأطراف في المعاهدة من المشاركة فيه. وقدمت أيضاً التمويل لتمكين أقل الدول نمواً الأطراف في المعاهدة من المشاركة في المؤتمر المعقود في النمسا، ولغرض تنظيم منتدى للمجتمع المدني قبل انعقاد المؤتمر.

نزع السلاح النووي (الإجراءات ١ إلى ٢٢)

٤ - تشير أيرلندا إلى التزامها الراسخ بمبادئ نزع السلاح النووي وأهدافه المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وقد انتهجت سياسات تتوافق تماماً مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومع الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهي ترحب بموافقة المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على خطة العمل التي تشمل خطوات عملية نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

٥ - وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، تشير أيرلندا إلى الدور المحوري الذي أداه المؤتمر في تعزيز سيادة القانون في مجال نزع السلاح، ولا سيما الإنجازات التي حققها وتشمل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إلا أن المؤتمر ظل، بالرغم من تلك الإنجازات، في حالة جمود لفترة طويلة. وتوافق أيرلندا على ضرورة شروع المؤتمر على الفور في مناقشة عقد ترتيبات دولية فعالة كفيلة بإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وشاركت أيرلندا، يمثلها نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وقتئذ، مايكل مارتين، في الاجتماع الرفيع المستوى المعقود عام ٢٠١٠ بشأن تنشيط أعمال المؤتمر والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة

الأطراف. وقد أعرب عن أسف بلده أن المؤتمر لم ينخرط في أعمال موضوعية لما يزيد على عقد من الزمن، ودعا إلى التفاوض على معاهدة بشأن المواد الانشطارية تتضمن آلية للتحقق وتغطي المخزونات الموجودة. وترحب أيرلندا بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة عام ٢٠١٢ بإنشاء آليتين جديدتين لتيسير المناقشات المتعلقة بالمواضيع التي لم يتمكن المؤتمر من تحريكها. وقدمت أيرلندا رسمياً ورقة موقف إلى فريق الخبراء الحكوميين المكلف بوضع توصيات عن أي جوانب محتملة يمكن أن تسهم في وضع، وليس التفاوض بشأن، معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى استناداً إلى الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها، كما شاركت بنشاط في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات لتحريك مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل تحقيق وإدامة عالم خال من الأسلحة النووية، والذي اعتمد تقريره بتوافق الآراء في آب/أغسطس ٢٠١٣. وتأمل أيرلندا أن تنخرط الدول الحائزة للأسلحة النووية في العملية، وأن تنظر على نحو بناء في قائمة الخيارات التي يعدها الفريق العامل لتحريك المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

٦ - وما برحت أيرلندا دوماً تدعم بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فهذه المعاهدة، بما تفرضه من حظر على جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، ستحول دون تطوير الأسلحة النووية وإدخال تحسينات نوعية عليها - ووقّعت أيرلندا على المعاهدة عام ١٩٩٦ وصدقت عليها عام ١٩٩٩. وفي آخر مؤتمر بشأن تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كرر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة وقتئذ، إيمون غيلمور، دعوتنا إلى الدول المدرجة في المرفق ٢، التي يتعين تصديقها على المعاهدة حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ، للتوقيع والتصديق عليها دون مزيد من التأخير. وتعتقد أيرلندا أن بدء نفاذ المعاهدة سيسهم كثيراً في تعزيز الهيكل الأمني الدولي بناءً على ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسيمثل خطوة هامة على طريق إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتشيد أيرلندا باللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لما قامت به من عمل متميز في بناء نظام الرصد الدولي استعداداً لدخول المعاهدة حيز النفاذ. فهذا يمكن اللجنة التحضيرية من التحقق من حالة الامتثال للمعاهدة على الصعيد العالمي. ويقع تفسير البيانات في صميم نظام التحقق، وتشارك أيرلندا بشكل كامل في تبادل البيانات مع مركز البيانات الدولي في فيينا عن طريق مركز البيانات الوطني الخاص بها ومقره دبلن. وفي عام ٢٠١٤، قُدِّم تمويل إضافي إلى مركز البيانات الوطني من أجل تحديث ما به من أنظمة لتوافق معايير منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٧ - ويشجع الإجراء ٩ من خطة عمل عام ٢٠١٠ على إنشاء مزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، حيثما يكون ذلك مناسباً، بناء على ترتيبات يُتفق عليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية، ووفقاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عام ١٩٩٩ عن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وقد قام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ باعتماد قرار بشأن منطقة الشرق الأوسط، دعا فيه إلى إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ونظم إيصالها بشكل مستدام فعلياً. وترى أيرلندا أي تقدم يُحرز فيما يتعلق بذلك القرار بمثابة هدف رئيسي، وقد توسّطت أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ للتوصل إلى اتفاق على نص يشدد على أهمية إطلاق عملية تؤدي إلى التنفيذ الكامل للقرار وتحدد عدداً من الخطوات العملية، بما يشمل عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢. وتشعر أيرلندا بخيبة أمل لعدم إمكانية عقد المؤتمر حتى الوقت الراهن، وتعرب عن دعمها لمواصلة الجهود الدولية، ولا سيما التي يبذلها ميسر المؤتمر ووكيل وزارة السياسات الخارجية والأمنية في فنلندا، ياكو لايفاف، للدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة.

٨ - وتعترف أيرلندا بأهمية التعاون بين الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الوطنية والإقليمية والمجتمع المدني. وقد منحت أيرلندا مبلغ ٥٠ ٠٠٠ يورو لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح لإجراء مشروع بحثي عن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وتفهُّم جهود الأمم المتحدة في مجالي التنسيق والاستجابة. ويتمثل هدف المشروع في الإسهام في التوصل إلى فهم قائم على الحقائق للعواقب الناجمة عن مجموعة متنوعة من السيناريوهات التي تنطوي على تفجير نووي، والعقبات القائمة في سبيل أي استجابة دولية تتولى الأمم المتحدة تنسيقها. وقدمت أيرلندا الدعم أيضاً لمنشور المعهد المعنون Disarmament Forum (منتدى نزع السلاح)، الذي يطرح معلومات وتحليلات متعمقة ومحدّثة في مجالي الأمن ونزع السلاح.

٩ - وثمة أهمية حيوية للتعاون مع المجتمع المدني في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار من أجل تيسير إجراء مناقشة مستنيرة بشأن هذا الموضوع وللقيام بجهود عظيمة الفائدة في رصد مفاوضات نزع السلاح لحساب الأطراف الدولية صاحبة المصلحة. وقد حظيت أيرلندا، على وجه الخصوص، بعلاقة تعاون طويل الأمد مع مشروع "Reaching Critical Will" (بلوغ الإرادة الحاسمة)، وهو مشروع تابع للرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية. ودأبت أيرلندا على تمويل تلك المنظمة منذ عام ٢٠٠٦ وتشارك بانتظام في أنشطتها بفعالية، في

محافل من بينها منتديات نزع السلاح الدولية من قبيل مؤتمرات استعراض المعاهدة، واللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح.

١٠ - ويشجع الإجراء ٢٢ من خطة عمل عام ٢٠١٠ جميع الدول على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (A/57/124) بشأن الدراسة التي أجرتها الأمم المتحدة عن التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار، وذلك للمضي قدماً نحو تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية دعماً لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي آذار/مارس ٢٠١٤، قامت وزارة الخارجية والتجارة في أيرلندا، بالاشتراك مع جامعة كورك وسفارة اليابان في أيرلندا، باستضافة ندوة كبرى للتثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار بعنوان "نزع السلاح وعدم الانتشار: منظورات تاريخية وأهداف المستقبل". وجمعت الندوة بين واضعي السياسات والأكاديميين وأفراد قوات الدفاع والمدافعين عن حقوق الإنسان، للنظر في قضايا نزع السلاح الماضية والحاضرة. وكانت ضمن الحضور سيتسوكو ثورلو، إحدى الناجيات من القنبلة الذرية (هيباكوشا)، وقد قصت تجربتها الشخصية مما أضاف إضافة كبرى إلى الأثر التعليمي للندوة. وقامت أيضاً بزيارة عدد من المدارس وألقت كلمة فيها. وحضر الندوة مسؤولون دبلوماسيون وأعضاء المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وطلاب من المستويين الثاني والثالث. وتعلق أيرلندا أهمية كبيرة على التثقيف في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار كوسيلة للنهوض بأهداف المعاهدة. وأسفرت الندوة عن نشر عدد من الورقات أعدها أكاديميون أيرلنديون ودوليون بشأن قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار، في منشور Irish Studies in International Affairs (دراسات أيرلندية في الشؤون الدولية).

١١ - وقدمت أيرلندا أيضاً الدعم المالي إلى مؤسسة "Atomic Reporters" (مراسلو الشؤون الذرية) لإقامة سلسلة من حلقات العمل شارك فيها كبار الصحفيين من بلدان الشرق الأوسط الذين يغطون أنباء القضايا النووية. وتوفر هذه المؤسسة موارد تشدد حاجة الصحفيين إليها من يغطون أنباء الانتشار النووي وسلامة الطاقة النووية والأمن، وغير ذلك من الموضوعات ذات الصلة. ويتمثل هدف حلقات العمل في التثقيف والتوعية بشأن مسائل نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وبالاقترحات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

عدم الانتشار النووي (الإجراءات ٢٣-٤٦)

١٢ - ما فتئت أيرلندا تؤيد بانتظام الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتثبت أيضاً مركز أيرلندا، بوصفها دولة طرفاً في المعاهدة غير حائزة

للأسلحة النووية، بواسطة نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي ظل يقدم ضمانات للمجتمع الدولي بشأن امتثال أيرلندا لالتزاماتها بموجب المعاهدة.

١٣ - وتؤيد أيرلندا دعوة مؤتمرات الاستعراض السابقة إلى تطبيق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المواد المصدرة أو المواد الانشطارية الخاصة المستخدمة في جميع الأنشطة النووية السلمية التي تجري في الدول الأطراف وفقاً لأحكام المادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولدى أيرلندا اتفاق سار للضمانات منذ عام ١٩٧٧، وأدخلت بروتوكولاً إضافياً حيز النفاذ في عام ٢٠٠٤. وما زالت أيرلندا تحت الدول الأطراف في المعاهدة التي لم تُدخل بعد اتفاقات الضمانات الشاملة حيز النفاذ، أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن.

١٤ - وما برحت أيرلندا تشارك في تعزيز وتطوير نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بسبل من بينها دفع اشتراكاتها المقررة في موعدها ومن خلال مساهمات الاتحاد الأوروبي. ودأبت أيرلندا أيضاً على المساهمة في صندوق التعاون التقني. واستأنفت أيرلندا مركزها بوصفها عضواً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وتشجع أيرلندا الدول دوماً على الامتثال الكامل لواجباتها المتعلقة بعدم الانتشار في إطار معاهدة عدم الانتشار.

١٥ - ويشجع الإجراء ٣٦ من خطة عمل عام ٢٠١٠ الدول الأطراف، لدى قيامها بصياغة ضوابطها التصديرية الوطنية، على الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية والتفاهات التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها من جانب أطراف متعددة. وتطبق أيرلندا تفاهات لجنة زانغر والمبادئ التوجيهية التي وضعتها مجموعة موردي المواد النووية ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف عند تقييم طلبات تراخيص التصدير. وتلتزم أيرلندا، بوصفها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، بتنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

١٦ - ويدعو الإجراء ٤٢ من خطة عمل عام ٢٠١٠ جميع الدول الأطراف في اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية إلى التصديق على تعديل الاتفاقية في أقرب وقت ممكن، ويشجّعها على التصرف وفقاً لأهداف التعديل ومقاصده إلى حين بدء نفاذه. وقد صدقت أيرلندا على تعديل الاتفاقية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٧ - وتلتزم أيرلندا بمبادئ مدونة قواعد السلوك المنقحة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها، وكذلك الإرشادات المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة التي أقرها مجلس محافظي الوكالة في عام ٢٠٠٤.

١٨ - وقد وقعت أيرلندا في عام ٢٠٠٥ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وهي بصدد الانتهاء من إجراءات التصديق عليها. وتشجع أيرلندا جميع الدول التي لم توقع المعاهدة ولم تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (الإجراءات ٤٧-٦٤)

١٩ - قدمت أيرلندا الدعم المالي إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لفائدة برنامج العمل من أجل علاج السرطان في عام ٢٠١٣. وقد جرى تخصيص التمويل لتغطية تكاليف بعثات متكاملة في ثلاثة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بغرض تقييم القدرات الوطنية القائمة والاحتياجات في المستقبل من حيث جهود مكافحة السرطان. وأتاحت المبادرة لأيرلندا فرصة المساهمة في الركيزة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - وهي الحق في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية. ويعزز برنامج العمل أيضاً، بتوضيحه بجلاء إحدى الفوائد الملموسة للالتزام بالمعاهدة، جهود التنفيذ الكامل لأحكام المعاهدة.

٢٠ - وفي الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢، قدمت أيرلندا التمويل لمختبرات الوكالة في سايرسدورف بالنمسا، وتحديداً للمختبرات التحليلية للضمانات (مختبر المواد النووية ومختبر العينات البيئية). ويقوم مختبر المواد النووية بتحليل عينات المواد النووية التي تُجمع من جميع مراحل دورة الوقود النووي، وتُستخدم النتائج في التحقق من تصريحات الدول عما لديها من مواد نووية.

٢١ - وصدقت أيرلندا على اتفاقية الأمان النووي، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، والاتفاقية المشتركة المتعلقة بسلامة تصريف الوقود المستهلك و سلامة تصريف النفايات المشعة، والتعديل المدخل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، وهي بصدد التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتشجع أيرلندا جميع الدول على أن تصبح أطرافاً في تلك الاتفاقيات في أقرب فرصة ممكنة.

٢٢ - ويشجع الإجراء ٦٢ من خطة عمل عام ٢٠١٠ على مواصلة الحوار بين الدول الساحلية والدول الشاحنة بشأن تدابير بناء الثقة فيما يتعلق بالنقل البحري للمواد النووية. وتولت أيرلندا رئاسة عملية الحوار بين الدول الساحلية والدول الشاحنة في عام ٢٠١٢، وما زالت تشارك بنشاط في هذه العملية.